

من: Dr. Samer Kantakji [kantakji@gmail.com]
تاريخ الإرسال: حزيران، ٢٠٠٩ م ١٢:٣٠
إلى: 'kantakjigroup@googlegroups.com'
الموضوع: الرقابة الشرعية: RE: {Kantakji Group}. Add '4515' FW:



السلام عليكم ورحمة الله

تعليق على حلقة نقاش / مستقبل المصرفية الإسلامية الخليجية ضمن لقاء جمعية الاقتصاد السعودية
المنشور على الرابط: http://www.aleqt.com/2009/05/29/article_233936.html

لقد وضعت أوراق المناقشة يدها على أوجاع هذه الصناعة فعلا..

فالمنافسة حاليا أساسها أخذ الرخص في الفتاوى وليس جودة المنتج الجاز شرعا. وهذا نجد في السوق السوري فمثلا: شرع أحد المصارف الإسلامية بتمويل الفروع الممنوع بقرار من مجمع الفقه الإسلامي بينما امتنع غيره عنه، ولو تقصيت الأمر لوجدت رخصة في زاوية صفحة من أحد كتب الفقه برأي مفرد لم يأت به غيره. والمزعج أن هذا المصرف وغيره يدعي أن سبب عدم تمويله لصيغ غير المرجحة للأمر بالشراء هو المخاطرة، فسيحان الله كيف يمّول أصلا يصنف محاسبيا بأنه أصل وهمي؟ ومن جهة أخرى أعيد الكلام في أروقة السوق السوري في الآونة الأخيرة حول التورق، وللأسف فإن تعريف الفقه بالفهم المطلق يجعلنا نرى قصورا في فهم من يرتأى اتباع هذه الصيغة وترويجها، فهي ضارة بالاقتصاد العام ضررا شديدا ويبدو أن عيون أنصار هذه الصيغة لم تستوعب درس الأزمة المالية العالمية فهم لا يفهمون مطلقا أبعاد هذه الصيغة ويكفيهم لجعلها مباحة أو توافر مجموعة عناصر تجعلها محققة للفتيا ويجعلها جائزة. مع أن فائدتها محصورة بمن تورق وضررها أكبر على الاقتصاد العام ولا بد من أن يُدفع بالضرر الأصغر أمام الضرر الأكبر مما يجعلها صيغة غير مباحة. يضاف إلى ذلك أن من سد الذرائع ترك هذه الصيغة لأن العاملين الممارسين من ذوي الأصول غير الإسلامية يسهل عليهم الميل لهذه الصيغة ميلا كبيرا وتبنيها دون غيرها. وقد وجدنا هذا في تبني تطبيق المرجحة للأمر بالشراء دون غيرها من الصيغ لسهولتها وقربها من مفهوم المصارف التقليدية. ولو عدنا إلى معيار التورق لوجدناه قد حوى ملاحظة هامة وحيوية، وهي النصح بعدم اللجوء إلى هذه الصيغة إلا بعد استفاد كل صيغ التمويل، فهل قامت المصارف الإسلامية أو هيئاتها الشرعية باستفاد الصيغ الإسلامية المطروحة قبل لجوئها إلى التورق؟ سبحان الله ألسنا مأمورين بالابتعاد عن الشبهات؟ إن تفاؤل الأمين العام للمجموعة الشرعية لبنك الجزيرة بمستقبل المصرفية الإسلامية أمر مقبول بشرط نشر الوعي المعرفي بالصيغ الإسلامية بين الجمهور لنشكل أدوات ضغط على تلك المؤسسات المصرفية الإسلامية، وذلك بمكافئة الحمد منها بالإقبال عليها، ومعاقبة المسيء والمقصر منها بالعزوف عن التعامل معها.

إن آليات السوق كفيلة بطرد الأقل جدارة من السوق والحفاظة على المؤسسات ذات الجودة الأفضل ولنتذكر بأن الأيام دول...

لا تنس الصلاة على نبي الرحمة والدعاء الصالح للمسلمين..

Prof. Dr. Samer Kantakji
The Scandinavian University Chairman

website: www.e-su.no

website: www.kantakji.com

email: kantakij@gmail.com

Mobile: +963 944 273 000

Tel.: +963 33 518 535

Fax: +963 33 230 772

From: Dr.Abdulbari Mashal [<mailto:bari6667@gmail.com>]

Sent: Sunday, June 07, 2009 10:59 AM

Subject: الرقابة الشرعية

اطلع على الرابط

http://www.aleqt.com/2009/05/29/article_233936.html

خلال حلقة نقاش مستقبل المصرفية الإسلامية الخليجية ضمن لقاء جمعية الاقتصاد السعودية

انتقاد حاد لضعف استقلالية الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية

جانب من حلقة النقاش حول مستقبل المصرفية الإسلامية في الخليج، ويبدو عبد الله الراجحي خلال ترؤسه الجلسة. تصوير: عبد الله عتيق - "الاقتصادية"
محمد الخنيفر من الرياض

أكدت إحدى شركات الرقابة المالية وجود ضعف واضح في استقلالية الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية الخليجية، مشيرة إلى أنها رصدت حالات كانت فيها المنافسة على أساس الفتوى في تلك الهيئات ولم تكن فيها المنافسة على أساس جودة المنتج المجاز شرعا، في إشارة منها إلى أن بعض الهيئات تكون متشددة وأخرى تكون أقل تشددا من حيث إجازة المنتج.

وتحدث الدكتور عبد الباري مشعل المدير العام لشركة رقابة للاستشارات المالية الإسلامية، في ورقة عمل قدمها أمام اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية الذي اختتم أعماله في الرياض أمس، عن غياب الالتزام بالقواعد المهنية الخاصة بالفتوى والمراجعة بسبب عدم وجود المعايير اللازمة لذلك.

ولفت عبد الباري أنظار الحضور خلال عرضه لورقته التي حملت عنوان "واقع الرقابة الشرعية في البنوك الخليجية"، عندما بدأ في مناقشة مسألة الضعف الكائن في استقلالية الهيئات الشرعية، خاصة الضعف الكائن في استقلالية التدقيق الشرعي التابع للهيئات الشرعية، حيث تناط هذه المهمة إلى إدارة أخرى تتبع إداريا وماليا إدارة البنك، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن حصول أمين الهيئة الشرعية للبنك على منصبين في آن واحد كعضو في الهيئة إلى جانب كونه أمينا لها يعد أحد أشكال ضعف استقلالية الهيئة الشرعية.

وقال عبد الباري في ورقته التي وصفت بـ "الجريئة" إن المنافسة تكون على أساس الفتوى وليس على أساس جودة الخدمة، فالبنك الذي تجيز له هيئته الشرعية منتجا ما، يكسب السوق على حساب بنك آخر هيئته الشرعية موصوفة بالتشدد.

ولم يستبعد عبد الباري أن تأتي فترة يتم فيها الفصل بين الفتوى والتدقيق، وأن يعتمد في هذه المرحلة على معايير هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عند اكتمالها، فاكتمالها ينفي الحاجة إلى الإفتاء الخاص، لأن ما هو موجود في المعيار لا يحتاج إلى إعادة تأكيد من قبل الهيئة الخاصة.

أصول بـ ٧٠٠ مليار دولار

وعلق عبد الله بن سليمان الراجحي العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي، خلال إدارة حلقة النقاش حول مستقبل المصرفية الإسلامية، بأن عدد المؤسسات الإسلامية قد ارتفع من ٢٧٦ مؤسسة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٧٠ في نهاية العام الماضي، كما وصل حجم أصول المصارف الإسلامية على مستوى العالم إلى ٧٠٠ مليار دولار، ويتوقع أن يرتفع إلى تريليون دولار في عام ٢٠١٠، بينما بلغت إيرادات التمويل الإسلامي ٥٣ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٧ وأرباح التمويل بلغت ١٥ مليار دولار.

وقال الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي الذي يحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث القيمة السوقية: "إن دول الخليج تعتبر مهد المصرفية الإسلامية باعتبارها ارتبطت بالتجربة منذ بدايتها، مشيرا إلى أن البحرين تعد أكبر دول الخليج من حيث عدد المؤسسات المالية الإسلامية، بينما السعودية الأكبر من حيث حجم الأصول بـ ٦٠ مليار دولار، باستثناء البنوك المختلطة. وأشار الراجحي إلى أن البنوك الإسلامية في الخليج تملك رساميل كبيرة وسيولة وفيرة، كما أنها تتمتع بملاءة عالية تفوق معدلات كفاية رأس المال المعتمد من بنك التسويات الدولية في بازل ٢.

دعم لوجستي

وتحدث الدكتور محمد الغامدي الأمين العام للمجموعة الشرعية في بنك الجزيرة، خلال مشاركته في حلقة النقاش التي تناولت مستقبل المصرفية الإسلامية في دول المجلس في ظل الأزمة المالية العالمية، عن خيبة أمل فيما يتعلق ببقاء الصناعة المصرفية الإسلامية حبيسة (منتج) المرابحة. حيث قال "لا يزال أكثر من ٨٠ في المائة من عمليات الصناعة المصرفية الإسلامية يعمل وفق آلية المرابحة التي هي أقرب ما تكون إلى الصناعة المصرفية التقليدية".

وأضاف قائلا: "المرابحة حتى لو كانت شرعية ومقبولة فهي أقرب إلى الصناعة التقليدية". ودعا الغامدي القائمين على المصرفية الإسلامية إلى الانتقال للنموذج المثالي لهذه الصناعة والمتمثلة في العمل بمبدأ "المشاركة" وليس "المرابحة".

وذكر الغامدي أمام حضور اللقاء جملة من التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية، كان من بينها: حاجة الصناعة المصرفية الإسلامية إلى الدعم اللوجستي على اعتبار أن هذه الصناعة لا تزال حتى الآن تعمل من دون تشريعات وأنظمة خاصة بها، إذ إنها لا تزال تعمل في إطار تشريعات أعدت أصلا للمصارف التقليدية، مطالبا بضرورة إعادة النظر في ذلك نظرا للفروقات الجوهرية بين النظامين الإسلامي والتقليدي.

وفيما يتعلق بالقوى البشرية العاملة في قطاع المصرفية الإسلامية، لفت الغامدي إلى أن معظم العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية هم أفراد تدرّبوا وتعلّموا في ظل المصرفية التقليدية، لذا فهم بحاجة إلى إعادة تأهيل كي يستوعبوا صناعة المصرفية الإسلامية عبر التفاعل والإبداع في هذا المجال بما تتطلبه حاجة العملاء.

وتفاعل الأمين العام للمجموعة الشرعية في بنك الجزيرة كثيرا بمستقبل المصرفية الإسلامية، مشيرا إلى أنه لاحظ ارتفاع حجم الوعي المعرفي بأدوات المصرفية الإسلامية في السنوات الأخيرة، سواء كان ذلك على صعيد المتعاملين بهذه الصناعة أو العملاء.

You received this message because you are subscribed to the Google Groups "Kantakji Group" group.

To post to this group, send email to kantakjigroup@googlegroups.com

To unsubscribe from this group رسالة التالي للعنوان أرسل المجموعة من الاشتراك لفقك

فارغة, send email to kantakjigroup+unsubscribe@googlegroups.com

For more options, visit this group at

<http://groups.google.com/group/kantakjigroup?hl=en>

:المجموعة في النشر سياسة

- والجماعة السنة أهل عارض ما ترك -

ويسـتثنى البسيط بالشـيء ولو وعلومه لإسلامي بالاقتصاد علاقة ذات بأمر الاكتفاء -

بالشأن مايتعلق هذا من

مثلا غزة كحدث الأمة مستوى على العام

علمة يهتم الذي العام الأمر باستثناء بعينه اعتباري أو طبيعي بشخص يتعلق ما ذكر عدم -

المسلمين

من تأتي التي منها وخاصة الأدب قواعد ضمن المسلية الخفيفة الأشياء بعض تمرير -

الإيجابي التفاعل على تشجيعهم ذلك من والقصد ،عادة يشاركون لا أعضاء

- الشخصي المديح ترك -
